

المحاسبة المعمقة 01

الأستاذ خريفي حسام

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

email: houssam.kherifi@univ-msila.dz

2024



قائمة المحتويات

3	وحدة
4	I - الإطار العام للنظام المحاسبي المالي
4	1. حيثيات الانتقال للنظام المحاسبي المالي
4	1.1. التفكير في الإصلاح المحاسبي في الجزائر
4	1.2. الخيارات المتاحة للإصلاح المحاسبي في الجزائر
4	2. النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الخاضعة له
4	2.1. مفهوم النظام المحاسبي المالي
4	2.2. طبيعة الكيانات (المؤسسات) الخاضعة لأحكام النظام المحاسبي المالي
5	2.3. هيكل النظام المحاسبي المالي
5	3. الإطار التصوري للمحاسبة المالية
5	3.1. تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية
5	3.2. أهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية
5	3.3. قواعد ومبادئ التقييم المحاسبي
6	3.4. مدونة الحسابات
6	3.5. المنظومة القانونية للنظام المحاسبي المالي
6	3.6. الفروض والمبادئ المحاسبية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
7	4. تمرين : أجب عن الأسئلة التالية :
9	مختصرات
10	قائمة المراجع
11	مراجع الأنترنت

وحدة

يهدف هذا الدرس الى :

1. ابراز مراحل الاصلاح المحاسبي في الجزائر
2. تعريف النظام المحاسبي المالي
3. تبيان مفهوم الاطار التصوري للمحاسبة ومكوناته
4. ايضاح قواعد ومبادئ التقييم المحاسبي
5. تبيان مكونات مدونة الحسابات وكذا المبادئ ,الفروض المحاسبية وخصائص المعلومات المحاسبية

الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

1. حيثيات الانتقال للنظام المحاسبي المالي

1.1. التفكير في الإصلاح المحاسبي في الجزائر

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية هامة ضمن أشغال الإصلاحات للمخطط المحاسبي الوطني، والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية التي أولكت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، وذلك قصد تطوير المخطط المحاسبي الوطني إلى نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، وقد مرت هذه العملية بثلاث مراحل أساسية، يمكن ذكرها كما يلي: (7)*

- المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛
- المرحلة الثانية: إعداد مشروع مرسوم جديد؛
- المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

1.2. الخيارات المتاحة للإصلاح المحاسبي في الجزائر

على ضوء عملية التشخيص والدراسة للمخطط المحاسبي الوطني، فقد وضعت ثلاث خيارات ممكنة للإصلاح المحاسبي في الجزائر، وهي كالتالي:

- الخيار الأول: يتمثل في الإبقاء على تركيبة المخطط الوطني المحاسبي وتحديد الإصلاحات تماثيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر.
- الخيار الثاني: يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).
- الخيار الثالث: يتضمن إنجاز نسخة جديدة للنظام المحاسبي مع عصره شكله، لا سيما من حيث الإطار التصوري والمبادئ والقواعد المحاسبية مع محاولة الأخذ بعين الاعتبار لما يتعلق بمستجدات المعايير المحاسبية الدولية.

في هذا السياق، وبعد دراسة الخيارات الثلاثة، اختار المجلس الوطني للمحاسبة الخيار الثالث متبنيا بذلك إستراتيجية التوحيد المحاسبي التي تقضي بإعداد نظام محاسبي مالي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما تجسد فعلا من خلال النظام المحاسبي المالي عبر إصدار القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

2. النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الخاضعة له

2.1. مفهوم النظام المحاسبي المالي

يدعي النظام المحاسبي المالي على ضوء المادة الأولى من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي في صلب النص بمصطلح :- "المحاسبة المالية".

طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم 07-11 تم ضبط مفهوم المحاسبة المالية بأنها:

"نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

2.2. طبيعة الكيانات (المؤسسات) الخاضعة لأحكام النظام المحاسبي المالي

حددت في إطار النظام المحاسبي المالي طبيعة المؤسسات الخاضعة إجباريا لأحكام النظام المالي المحاسبي، وهذه المؤسسات يمكن ذكرها كما يلي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛ التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل شخص طبيعي أو شخص معنوي خاضع لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

2.3. هيكل النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.

3. الإطار التصوري للمحاسبة المالية

3.1. تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية

إن الإطار التصوري للمحاسبة المالية يتضمن المجالات التالية:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومات المالية،
 - يشكل مرجعاً لوضع معايير محاسبية جديدة،
 - يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي المعمول به.
- "الإطار النظري يتشابه مع الدستور، فهو يمثل نظاماً متكاملًا من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة، والتي تساعد على وصف طبيعة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية".
- (مرجع. فيديو توضيحي حول الإطار التصوري للمحاسبة المالية [PLImfoVcPol])

3.2. أهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية

يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى:

- المساعدة على تطوير المحاسبة؛
- المساعدة على تحضير القوائم المالية؛
- تفسير المعلومات لمستعملي القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة القوائم المالية مع المعايير المحاسبية.

3.3. قواعد ومبادئ التقييم المحاسبي

أشار النظام المحاسبي المالي إلى مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس العامة للتقييم، كما حدد بشكل مفصل القرار المؤرخ بتاريخ 26/07/2008 قواعد التقييم والمحاسبة، ولا سيما في ذلك العناصر التالية:

- قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات؛
- شروط إدراجها في الحسابات؛
- طرق التقييم للعناصر المقيمة في الحسابات؛
- بعض القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات للتثبيات العينية والمعنوية؛
- قواعد التقييم والإدراج في الحسابات للأصول البيولوجية، وكذا بعض المعالجات الأخرى المرخص بها في إطار النظام المحاسبي المالي؛
- قواعد التقييم والإدراج للأصول المالية، السندات والحسابات الدائنة؛
- قواعد التقييم والإدراج في الحسابات للأصول الأخرى، كالإعانات والمحزونات بأنواعها، وكذا مؤونات المخاطر والأعباء، والفروض والخصوم المالية الأخرى.
- كما تضمن النظام المحاسبي المالي كذلك بعض حالات التقييم الأخرى بالنسبة إلى:
- عمليات منجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير.
- امتيازات المرافق العمومية؛
- الإدماج وتجميع الكيانات؛
- العقود طويلة الأجل؛
- العمليات المنجزة لحسابات الغير؛
- الضرائب المؤجلة؛
- عقود الإيجار التمويلي؛

- الامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛
- العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية.
- تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان؛
- الحالة الخاصة بالكيانات الصغيرة.

3.4. مدونة الحسابات

مدونة الحسابات هي: "مجموعة من الحسابات المجمعة في فئات متجانسة تسمى أصناف". وقد تم الإعتماد في تصميم مدونة الحسابات التي جاء بها النظام المالي المحاسبي على أساس النظام العشري، وحددت لأجل ذلك سبع أصناف هي كالتالي:

أصناف الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي

الاسم	الصنف
حسابات رؤوس الأموال	الصنف الأول
حسابات التثبيات	الصنف الثاني
المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	الصنف الثالث
حسابات الغير	الصنف الرابع
الحسابات المالية	الصنف الخامس
حسابات الأعباء	الصنف السادس
حسابات المنتوجات (الإيرادات)	الصنف السابع

3.5. المنظومة القانونية للنظام المحاسبي المالي

إن المنظومة القانونية للنظام المحاسبي المالي يمكن ذكرها حسب تواريخ صدورها كما يلي:

1. القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 2007/11/25 ، الجريدة الرسمية رقم 2007/74.
2. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/03/26، الجريدة الرسمية رقم 2008/27 .
3. المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المتضمن كفاءات مسك المحاسبية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية رقم 2009/21.
4. القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 2009/19.
5. التعليمات والمنشورات ذات الصلة بالمحاسبية الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة.

3.6. الفروض والمبادئ المحاسبية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



الفروض والمبادئ المحاسبية

(a) الفروض المحاسبية

من أهم الفروض المحاسبية في مجال مسك المحاسبة المالية وإعداد القوائم المالية، يمكن ذكر ما يلي:

1. المحاسبة على أساس الاستحقاق (محاسبة الالتزام) : راجع أكثر المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156.
2. فرض الاستمرارية: راجع أكثر مضمون المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156.

(b) المبادئ المحاسبية

من أهم المبادئ المحاسبية في مجال مسك المحاسبة المالية وإعداد القوائم المالية، يمكن ذكر ما يلي:

- مبدأ الوحدة المحاسبية : ضبطت المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المقصود بالوحدة المحاسبية كما يلي: " يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها.
- مبدأ الوحدة النقدية: ضبطت المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المقصود بالوحدة النقدية كما يلي: (2) * " يلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية.
- مبدأ استقلالية الدورات : أشارت المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 على ضرورة استقلالية الدورات المحاسبية، وذلك من خلال الفقرة التالية: " تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل ذلك يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط".
- مبدأ الحيطة والحذر : يقصد بمبدأ الحيطة والحذر على ضوء ما جاءت به المادة 15 من المرسوم التنفيذي 08-156 ما يلي: " يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجها. كما ينبغي ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها".
- مبدأ ديمومة الطرق: راجع نص المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156
- مبدأ التكلفة التاريخية: تم التأكيد على ضرورة تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية من خلال المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 من خلال الفقرة التالية: " تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في الكشف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية".
- أسبقية الواقع الاقتصادي والمالي على الشكل القانوني : راجع نص المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156.

(c) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

حتى تستجيب المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لاحتياجات مختلف مستخدمي تلك المعلومات، ينبغي أن تتصف بمجموعة من الخصائص الهامة لأغراض اتخاذ القرار، وقد تم التركيز ضمن النظام المحاسبي المالي على أربع خصائص على ضوء ما جاء في المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، وهذه الخصائص يمكن ذكرها كما يلي:

- القابلية للفهم.
- الملائمة.
- المصدقية.
- القابلية للمقارنة.

4. تمرين : أجب عن الأسئلة التالية :

اختر المبدأ المحاسبي المقصود من العبارة

تسجل الأعباء في أوسع احتمالاتها بينما لا تؤخذ الإيرادات المتوقعة في الحسبان

- ☐ مبدأ الإفصاح التام
- ☐ مبدأ الحيطة والحذر
- ☐ مبدأ التكلفة التاريخية

اختر الفرض المحاسبي المقصود من العبارة

تلتزم المؤسسة بتسجيل جميع العمليات فور حدوثها سواء كان هناك تدفق مالي أم لا

☐ فرض الاستمرارية

☐ فرض الوحدة النقدية

☐ فرض محاسبة التعهد

مختصرات

ن م م : النظام المحاسبي المالي

قائمة المراجع

بن ربيع حنيفة وآخرون، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول والجزء الثاني، منشورات كليك، 2015.

مراجع الأنترنت

http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc/wp-content/uploads/2022/10/CTelch_Et_Comptabilite_Financiere_Approfondie_01.pdf